مؤشر

ترجمات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الأحد 28 يناير 2024

جيروزاليم بوست: إسرائيل تبلغ مصر أنها سترسل قوات إلى رفح بغزة

(أمني وعسكري . جيروزاليم بوست)

نشرت صحيفة جيروزاليم بوست تقريرًا نقلًا عن صحيفة معاريف العبرية يتحدث عن إبلاغ دولة الاحتلال لمصر أنها سترسل قواتها إلى رفح والسيطرة على ممر فيلادلفيا.

ونقلت الصحيفة عن معاريف أن إسرائيل أبلغت مصر مساء السبت بنيتها إرسال قوات إلى رفح وممر فيلادلفيا، على الرغم من معارضة مصر القوية لمثل هذا القرار.

وكان رئيس الهيئة العامة للاستعلامات المصرية ضياء رشوان قد قال في وقت سابق هذا الأسبوع «يجب التأكيد بشدة على أن أي تحرك إسرائيلي في هذا الاتجاه سيؤدي إلى تهديد خطير للعلاقات المصرية الإسرائيلية».

وفي تقرير منفصل، قالت الصحيفة إن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو نفى وجود أزمة مع مصر، مشيرًا إلى أن مصر لديها أسبابها للإدلاء بتصريحات، حسبما قال في مؤتمر صحفي مساء السبت.

وقال نتنياهو فيما يتعلق بقطر: «لا ألغي أي شيء قلته. قطر تستضيف حماس، وعليها مسؤولية ضمان وصول الدواء إلى الرهائن».

وأضاف أن المذبحة المقبلة التي سترتكبها حماس ستكون «مسألة وقت فقط» إذا فشلت إسرائيل في تدمير حماس في حربها على غزة.

وكانت الصحيفة قد

وكانت الصحيفة قد ذكرت في وقت سابق من هذا الأسبوع أن القاهرة أصدرت تحذيرًا عامًا لإسرائيل من أن العلاقات بين البلدين معرضة للخطر بسبب سيطرة الجيش الإسرائيلي على ممر فيلادلفيا، وهي منطقة عازلة ضيقة بطول 14 كيلومترًا تمتد على طول الحدود المصرية مع غزة.

ووفقًا للصحيفة، فقد أفادت الأنباء أن مصر تساورها الشكوك إزاء الخطط الإسرائيلية لغزة ما بعد الحرب، مع اقتناع الحكومة في القاهرة بخطة إسرائيلية سرية لتهجير الفلسطينيين من القطاع إلى شبه جزيرة سيناء.

المونيتور: نتنياهو معزول ومهدد باتفاق غزة عشية محادثات الموساد ووكالة المخابرات المركزية وقطر

(أمني وعسكري . المونيتور)

نشر موقع المونيتور تقريرًا للصحفي الإسرائيلي بن كاسبيت تناول الوضع الصعب الذي بات يحاصر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في الاستمرار في حربه في غزة.

وقال الكاتب إن التقارير تشير إلى أن المحادثات بشأن التوصل إلى اتفاق لإطلاق سراح الرهائن الـ 136 المحتجزين في غزة تتقدم، مع احتمال عقد اجتماع حاسم في نهاية هذا الأسبوع في أوروبا.

ويقود هذا الجهد ثلاثة من رؤساء أجهزة المخابرات إلى جانب رئيس وزراء: مدير وكالة المخابرات المركزية ويليام بيرنز، ومدير الموساد ديفيد بارنيع، ومدير المخابرات المصرية عباس كامل، ورئيس الوزراء القطري الشيخ محمد آل ثاني.

ويغيب عن التشكيلة المثيرة للإعجاب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، الذي ليس لديه مصلحة سياسية أو شخصية في مثل هذه الصفقة.

ويدرك نتنياهو تمام الإدراك أن الاستجابة لمطلب حماس الرئيس المتمثل في إنهاء الحرب في غزة أو إيقافها مؤقتًا إلى أجل غير مسمى في مقابل إطلاق سراح الأسرى سوف يؤدي إلى انهيار حكومته.

وقد قال وزير الأمن القومي إيتمار بن جفير، القومي المتشدد الذي يحرك عديدًا من خيوط نتنياهو، الشيء نفسه بالفعل. ولذلك فإن نتنياهو يفعل ما يتقنه – إذ يلعب لعبة مزدوجة، والتي يبدو فيها وكأنه يروج للصفقة بيد بينما يفعل كل ما في وسعه لإفشالها باليد الأخرى.

وفي اللقاء في أوروبا بين بيرنز وبارنيع وكامل والشيخ محمد، يأمل الجميع في تسوية التفاصيل المتبقية من الصفقة المقترحة، ومتابعة التقدم الكبير الذي جرى إحرازه في المفاوضات خلال الأسابيع الأخيرة. وبحسب ما ورد تعرض إسرائيل الآن تهدئة لمدة شهرين في القتال مقابل إطلاق سراح الرهائن على عدة مراحل خلال فترة شهر. ووفقًا للاقتراح، ستسمح إسرائيل بزيادة المساعدات الإنسانية إلى غزة وتدرس السماح ليحيى السنوار وغيره من كبار قادة حماس بمغادرة القطاع والذهاب إلى المنفى.

وأشار الموقع إلى أن التوصل لصفقة سيعرض موقف نتنياهو السياسي للخطر. فقد بات معزولًا عن هذه القضية داخل حكومته وعن المسؤولين الدوليين الذين يقودون المفاوضات.

ووفق ما يخلص التقرير، فمع اقتراب المسؤولين الأميركيين والمصريين والإسرائيليين والقطريين من التوصل إلى اتفاق، قد يضطر نتنياهو قريبًا إلى الاختيار بين الرهائن في غزة والمتشددين الذين يحتجزونه كرهينة.

أكسيوس: الولايات المتحدة تريد أن تلعب الصين دورًا أكبر في الشرق الأوسط

(أمني وعسكري . آكسيوس)

كشف تقرير نشره موقع أكسيوس عن رغبة أمريكية في أن تقوم الصين بممارسة نفوذها في الشرق الأوسط لمنع الحرب في غزة من التحول إلى صراع إقليمي أكبر.

وقال الموقع الأمريكي إن نفوذ الصين يتزايد في الشرق الأوسط، حيث تريد الولايات المتحدة مساعدة بكين لمنع الحرب في غزة من التحول إلى صراع إقليمي أكبر.

ويلفت الموقع إلى أن أهمية هذا التطور يكمن في أن نفوذ بكين لدى طهران، الداعم الرئيس لحماس والمتمردين الحوثيين في اليمن، يعني أن الصين يمكن أن تلعب دورًا فريدًا كصانع سلام إقليمي.

وتشعر الولايات المتحدة بالقلق إزاء نفوذ الصين في المنطقة، لكنها تحتاج إلى هذا النفوذ الآن لأن جهود واشنطن للحد من العنف لم تنجح.

التقى مستشار الأمن القومي جيك سوليفان بوزير الخارجية الصيني وانغ يي يومي الجمعة والسبت في تايلاند لمناقشة هجمات الحوثيين في البحر الأحمر.

وقال البيت الأبيض في بيان مساء الخميس إن هدف الاجتماع هو الحفاظ على التواصل الاستراتيجي وإدارة العلاقة بشكل مسؤول تمشيًا مع الالتزامات التي تعهد بها البلدان في قمة أبيك في نوفمبر.

ويشير الموقع إلى أن بكين ترتبط بعلاقة وثيقة مع إيران المنعزلة عن جزء كبير من الاقتصاد العالمي بسبب العقوبات الأمريكية والتي تعتمد على الروابط التجارية ومبيعات النفط إلى الصين.

ولهذا السبب تعتمد الولايات المتحدة على بكين للضغط على إيران لحث حماس والحوثيين على وقف هجماتهم.

وقال جون كيربي، المتحدث باسم مجلس الأمن القومي، يوم الثلاثاء، في مؤتمر صحفي: «للصين تأثير على طهران. لديهم نفوذ في إيران. ولديهم القدرة على إجراء محادثات مع القادة الإيرانيين، وهو ما لا نستطيعه».

وأضاف «ما قلناه مرارًا هو: إننا نرحب بدور بناء للصين، باستخدام النفوذ والقدرة على الوصول التي نعرف أنها تتمتع بها، لمحاولة المساعدة في وقف تدفق الأسلحة والذخائر إلى الحوثيين».

وسعت الحكومة الصينية بشكل متزايد إلى تصوير نفسها على أنها صانع سلام في الشرق الأوسط وبديل متفوق للولايات المتحدة بشكل عام كشريك إقليمي.

وساعدت الصين في ترتيب انفراجة بين إيران والمملكة العربية السعودية العام الماضي، وهي خطوة قال سوليفان في ذلك الوقت إنها «لا تتعارض بشكل أساسي مع المصالح الأمريكية».

وبعد هجمات 7 أكتوبر واندلاع الحرب بين إسرائيل وغزة، عرضت الصين المساعدة في التوسط في السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، لكنها لم تتخذ خطوات جوهرية نحو القيام بذلك.

طلب المسؤولون الصينيون من إيران عدة مرات في الأسابيع الأخيرة دفع الحوثيين إلى وقف مهاجمة السفن، وإلا واجهوا عواقب في العلاقة التجارية مع بكين، حسبما ذكرت رويترز يوم الجمعة.

وإذا استمرت هجمات الحوثيين، فإن تحركات بكين لتقييد بعض العلاقات التجارية مع إيران ستُظهر أن الصين تضع أموالها في مكانها الصحيح في عملية صنع السلام في الشرق الأوسط.

الجارديان: يتعين على الولايات المتحدة أن تتحرك لإنهاء كارثة غزة

(إقليمي ودولي . الجارديان)

نشرت صحيفة الجارديان مقالًا لكتبه السيناتور الأمريكي بيرني ساندرز ينتقد فيها استمرار العدوان الإسرائيلي على غزة ويدعو بلاده لوقف دعم حربها غير القانونية.

وقال السيناتور الأمريكي إن الكثيرين منا يراقبون برعب الكارثة الإنسانية الخطيرة التي تتكشف في غزة. ومن المؤسف أن عديدًا من زملائي في مجلس النواب ومجلس الشيوخ الأميركي يختارون تجاهل هذه الحقيقة والتهرب من مسؤولياتهم أمام الكونجرس.

ولنكن واضحين: ما يحدث في غزة ليس مجرد مأساة مؤسفة تحدث على بعد آلاف الأميال من شواطئنا. وتقدم الولايات المتحدة لإسرائيل مساعدات عسكرية بقيمة 3.8 مليار دولار كل عام، والقنابل والمعدات العسكرية التي تدمر غزة مصنوعة في أمريكا. بمعنى آخر، نحن شركاء فيما يحدث.

وما يحدث لا يوصف.

وأشار السيناتور إلى أنه تحدث وموظفون أمريكيون في الأيام الأخيرة مع الأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمات الإنسانية الأخرى التي تكافح من أجل التعامل مع الكارثة في غزة.

خلاصة القول هي أن الأسابيع المقبلة قد تعني الفرق بين الحياة والموت لعشرات الآلاف من الناس. وإذا لم نشهد تحسنًا جذريًا في إمكانية وصول المساعدات الإنسانية في وقت قريب جدًا، فإن أعدادًا لا تحصى من الأبرياء ـ بما في ذلك الآلاف من الأطفال ـ قد يموتون بسبب الجفاف والإسهال والأمراض التي يمكن الوقاية منها والمجاعة.

وأوضح السيناتور أن هذه ليست كارثة طبيعية. إنها أزمة من صنع الإنسان. وهذه هي النتيجة المباشرة للاختيارات التي اتخذها القادة السياسيون، وليس أكثر من بنيامين نتنياهو، زعيم الحكومة اليمينية المتطرفة في إسرائيل.

وأضاف السيناتور أن هذه الحرب تستمر في المقام الأول باستخدام الأسلحة والمعدات الأمريكية. وهذا يعني أن الولايات المتحدة متواطئة في هذا الكابوس. ويتعين على الولايات المتحدة إنهاء الأمر وأن تستخدم نفوذها لحمل نتنياهو على تغيير نهجه.

وأعرب السيناتور عن أسفه لعدم دعم أعضاء الكونجرس جهودهم لوقف تلك الكارثة الإنسانية باستثناء 11 عضوًا فقط، لكن الزخم آخذ في التحول؛ ذلك أن المزيد والمزيد من الأميركيين ـ والمزيد من المسؤولين المنتخبين ـ يدركون الآن أننا لا نستطيع أن نستمر في غض الطرف عن المعاناة في غزة. ونظرًا لحجم الكارثة التي تتكشف مع القنابل والمعدات العسكرية الأمريكية، يتعين على الكونجرس أن يتحرك.

وقال رئيس الوزراء نتنياهو مؤخرًا، رغم رفضه لحل الدولتين، إن «رئيس الوزراء يحتاج إلى أن يكون قادرًا على قول لا، حتى لأفضل أصدقائنا». حسنًا، الآن هو الوقت المناسب للولايات المتحدة لتقول لا لنتنياهو.

وقال السيناتور إن الكونجرس يدرس الآن مشروع قانون تكميلي يتضمن مساعدات عسكرية أخرى بقيمة 14 مليار دولار لإسرائيل. ويجب على الولايات المتحدة أن توضح لنتنياهو أننا لن نقدم دولارًا آخر لدعم حربه اللاإنسانية وغير القانونية. ويتعين علينا أن نستخدم نفوذنا للمطالبة بوضع حد للقصف العشوائي، ووقف إطلاق النار لأسباب إنسانية للسماح بتدفق المساعدات إلى أولئك الذين يعانون، وتأمين إطلاق سراح أكثر من 130 رهينة ما زالوا محتجزين في غزة. ويجب علينا أن نطالب الحكومة الإسرائيلية باتخاذ الخطوات اللازمة لوضع الأساس لحل الدولتين.

دويتشه فيله: هجمات الحوثيين تضغط على القاهرة

(إقليمي ودولي . دويتشيه فيله)

أصبحت هجمات الحوثيين على السفن في البحر الأحمر مشكلة كبيرة لمصر. وتتجنب عديد من السفن الآن طرق البحر الأحمر وقناة السويس المصرية، الأمر الذي يضع القاهرة في مأزق، وفق ما يخلص تقرير نشرته دويتشه فيله.

نشر موقع دويتشه فيله تقريرًا أعدّته كيرستن نيب تتسعرض فيه الضغوط التي تواجهها مصر بسبب التصعيد في البحر الأحمر.

وتقول الكاتبة إن هجمات الحوثيين على السفن في البحر الأحمر أصبحت مشكلة كبيرة لمصر؛ إذ تتجنب عديد من السفن الآن طرق البحر الأحمر وقناة السويس المصرية، الأمر الذي يضع القاهرة في مأزق.

وقد أثرت هجمات الحوثيين على السفن الدولية في البحر الأحمر على مصر تأثيرًا كبيرًا. ومع بدء السفن في تجنب المضيق بين شبه الجزيرة العربية وشمال شرق أفريقيا، وبالتالي المرور عبر قناة السويس، شهدت الحكومة المصرية اختفاء قدر كبير من الإيرادات.

في السنة المالية 23-2022، جلبت قناة السويس لمصر 9.4 مليار دولار من رسوم العبور. وتشير الأحداث إلى أن هذا العام لن يكون مربحًا بالقدر نفسه. وقال أسامة ربيع، رئيس هيئة قناة السويس، عبر التلفزيون المصري، إن الدخل انخفض بنسبة 40% مقارنة بالعام الماضي. وأضاف أن حركة السفن بين 1 و11 يناير انخفضت بنسبة 30% مقارنة بعام 2023. وبحسب وكالة رويترز، بدلا من 777 سفينة أبحرت في القناة العام الماضي، أبحرت 544 سفينة فقط في أوائل عام 2024.

وفي الوقت نفسه، زادت حركة المرور حول القرن الأفريقي بنسبة 67% على الأقل، وفقًا لمنصة بورت ووتش التابعة لصندوق النقد الدولي.

واستجابت مصر سريعًا للوضع الأمني الجديد، إذ قامت برفع رسوم العبور بين 5% و15% لتقليل الخسائر. ودخل إنفاذ جدول الرسوم الجديد حيز التنفيذ في يناير.

الاقتصاد المصري يتعرض لضغوط

وأوضحت الكاتبة أن خسارة الإيرادات الناجمة عن نقص حركة المرور العابر في قناة السويس تضرب مصر في الوقت الذي تعاني فيه بالفعل من عديد من أعراض الأزمة الاقتصادية. ومن بين أمور أخرى، عانت من تراجع صادرات الغاز الطبيعي، وانخفاض السياحة، وتضاؤل التحويلات المالية من العاملين في الخارج.

وتتوقع شركة التجارة والاستثمار الألمانية، وهي شركة مختصة في المعلومات الاقتصادية، أن يتقلص الناتج المحلي الإجمالي لمصر من حوالي 475 مليار دولار في عام 2022 إلى حوالي 357 مليار دولار بحلول نهاية عام 2024. ويبلغ الدين العام حاليًا حوالي 88% من الناتج المحلي الإجمالي، وتشير الأرقام أيضًا إلى أن التضخم سوف يرتفع على الأرجح إلى أكثر من 32%.

ويقول الخبير الاقتصادي أحمد ذكر االله، الأستاذ السابق بجامعة الأزهر في القاهرة والذي يُدرس الآن في إسطنبول بتركيا، إن مصر تواجه أزمة اقتصادية أكثر حدة بسبب الوضع في البحر الأحمر.

وأوضح: «في الوقت الحالي، من المرجح أن يعيش أكثر من نصف المصريين تحت خط الفقر. وهذا يعني أن فقدان الدخل من قناة السويس يلحق الضرر بالبلاد بشكل أكبر».

وأضاف أن هذا التراجع، إلى جانب انخفاض قيمة الجنيه المصري، قد يضع حكومة القاهرة في موقف لا تستطيع فيه سداد ديونها، وعندها ستعتمد البلاد على قرض آخر من صندوق النقد الدولي.

مصر لن تشارك في عمل عسكري ضد الحوثيين

ومع ذلك، وحسب ما تضيف الكاتبة، قالت مصر إنها لن تشارك في العمليات العسكرية لضمان المرور الآمن للسفن في البحر الأحمر. ويقول ستيفان رول، الخبير في الشأن المصري في المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية ومقره برلين، إن القاهرة لديها سبب وجيه لعدم القيام بذلك. وقال رول إن الحكومة في القاهرة ستدرك بلا شك أن العمليات مثل تلك التي تجريها المملكة المتحدة والولايات المتحدة الآن ليس لديها فرصة لضمان المرور الآمن للسفن في المنطقة على المدى الطويل.

وأضاف أن «فكرة إمكانية ضرب الحوثيين بشدة بهجمات مستهدفة لدرجة تفقدهم القدرة على مهاجمة حركة السفن مرة أخرى أو حتى تفقدهم الرغبة في مهاجمتها هي فكرة ساذجة بعض الشيء. وأعتقد أن القاهرة ربما تنظر إلى الأمر بهذه الطريقة أيضًا».

وعندما تناولت وزارة الخارجية المصرية هذه القضية يوم الجمعة الماضي، فإنها فعلت ذلك بتردد كبير. وأعربت الوزارة عن «قلقها العميق» إزاء تصاعد العمليات العسكرية في البحر الأحمر، قائلة: «من الضروري تسخير الجهود الدولية والإقليمية للحد من التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة، بما في ذلك أمن السفن العابرة للبحر الأحمر». وهو تصريح أقرب إلى تفسير دبلوماسي منه إلى قائمة واضحة بالخيارات الملموسة.

ولم يكن هناك حديث عن انخراط عسكري أو حتى مشاركة في المبادرات الأمريكية الموجهة ضد الحوثيين. والدولة العربية الوحيدة التي انضمت إلى التحالف الأمريكي البريطاني هي دولة البحرين الخليجية الصغيرة.

اعتبارات سياسية داخلية

ووفقًا لرول، من المرجح أن تفكر القيادة المصرية أيضًا في التداعيات المحلية عندما ترسم مسارها. يُقدِّر المصريون، بشكل عام، حقيقة أن الحوثيين يزعمون أنهم يقفون إلى جانب شعب غزة من خلال مهاجمة السفن التي يرون أنها مرتبطة بإسرائيل.

وقال رول: «إذا كانت الحكومة في القاهرة منخرطة بطريقة ما في هجمات عسكرية على الحوثيين، فستكون هناك احتجاجات حاشدة. وأضف إلى ذلك حقيقة أن عديدًا من الأفراد في نخبة السياسة الأمنية لديهم الآن تحفظات

جدية تجاه إسرائيل. وفي الدوائر الأمنية في القاهرة، من المسلم به أن تصرفات الحوثيين لم يكن لها تأثير في إجبار إسرائيل على تغيير مسارها في غزة».

وتابع: «لكنهم يأملون أن تشكل الأنشطة ضغوطًا على إسرائيل وشركائها. وهذا سبب آخر لإسكات الرغبة في ملاحقة الحوثيين».

ويرى أستاذ العلوم السياسية مصطفى كامل السيد من الجامعة الأمريكية في القاهرة الأمور على نحو مماثل. وقال إن المملكة المتحدة والولايات المتحدة تحاولان حماية إسرائيل من جميع الضغوط الخارجية. كما واصلت الولايات المتحدة رفض الدعوات العربية لوقف إطلاق النار. وقال السيد إن هذا سبب آخر لإحجام دول مثل مصر والمملكة العربية السعودية عن الانضمام إلى التحالف الأنجلو أمريكي. وقال إنه في الوضع الحالي، يمكن تفسير الانضمام إلى الحملة الأمريكية على أنه مساعدة لإسرائيل.

تفاهم واضح في واشنطن

لكن هل يمكن أن يؤدي تحفظ القاهرة بشأن العمليات العسكرية ضد الحوثيين إلى مزيد من التوتر في العلاقات مع الولايات المتحدة؟ يعتقد الخبير المصري السيد أن ذلك غير مرجح. وقد رفضت عديد من الدول، بما في ذلك دول غربية عدة، الانضمام إلى التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة. ولذلك فإن غياب مصر لا يبدو مزعجًا لواشنطن.

وقال ستيفان رول: «سيكون هناك بلا شك قدر معين من التفاهم لموقف القاهرة في واشنطن. لأنهم يعرفون مدى عدم شعبية السياسات الداعمة لإسرائيل في مصر، وكيف أن أي شيء يوحي بهذا القدر من شأنه أن يمثل مخاطرة سياسية جسيمة». وقال الخبير الألماني إن التحرك ضد الحوثيين من شأنه أن يؤدي إلى سياسة لا تحظى بشعبية كبيرة في نظر الشعب المصري. وهذا شيء تدركه واشنطن جيدًا.

ذا هيل: شركة تجسس إسرائيلية سيئة السمعة تريد استغلال حرب غزة للعودة من جديد

(أمني وعسكري . ذا هيل)

نشر موقع ذا هيل الأمريكي مقالًا للكاتب جيسون بليسينج، محلل أبحاث في معهد بوتوماك للدراسات السياسية، يسلط الضوء على محاولات شركة التجسس الإسرائيلية سيئة السمعة مجموعة إن أس أو استغلال الحرب في غزة للعودة من جديد.

يلفت الكاتب في مطلع تقريره إلى أن إدارة بايدن أدرجت في عام 2021 مجموعة «إن أس أو» في القائمة السوداء، وهي شركة إسرائيلية سيئة السمعة ببيع تكنولوجيا المراقبة التجارية المثيرة للجدل في جميع أنحاء العالم.

ضغوط تتزايد

لكن الضغوط تتزايد الآن على البيت الأبيض لعكس مسارها. وتزعم جماعات الضغط التابعة للمجموعة الإسرائيلية

وعديد من الحكومات الأوروبية أن برامج التجسس الخاصة بالشركة - وهي برامج لجمع بيانات الهاتف المحمول سرًا - أصبحت لا غنى عنها في حرب إسرائيل ضد حماس.

لكن إزالة حالة القائمة السوداء لمجموعة «إن أس أو» سيكون خطأً؛ ذلك أن القيام بذلك من شأنه أن يدعم المراقبة غير المقيدة ويقوض الجهود الأمريكية الأوسع للحد من الشركات الأخرى التي تسمح باستخدامات غير ديمقراطية لبرامج التجسس.

ويتعين على واشنطن أن تقف بحزم للحفاظ على القيادة السياسية والأخلاقية التي تحتاجها لمكافحة إساءة استخدام برامج التجسس.

اتخذت الولايات المتحدة الخطوات اللازمة لمواجهة انتشار برامج التجسس وإساءة استخدامها. وبالإضافة إلى حظر مجموعة «إن أس أو»، أدرج البيت الأبيض أيضًا شركة «كاندريو» في القائمة السوداء، وهي شركة تجسس إسرائيلية أخرى لها صلات بالقمع.

وفي يوليو 2022، أسقطت إدارة بايدن عملية الاستحواذ المحتملة على مجموعة «إن أس أو» من جانب مقاول الدفاع الأمريكي «أل 3 هاريس». وفي مارس 2023، وسعت الإدارة جهودها بإصدار أمر تنفيذي يضع إرشادات جديدة بشأن الاستحواذ الفيدرالي على برامج المراقبة التجارية واستخدامها.

ويلفت الكاتب إلى أن الوكالات الحكومية الأمريكية تعد سوقًا كبيرة ومربحة لبائعي برامج التجسس. ويسعى البيت الأبيض إلى إعادة تشكيل السوق العالمية للمراقبة مقابل الإيجار من خلال الاستفادة من القوة الشرائية الفيدرالية.

ومع ذلك، فإن الإجراء الأمريكي وحده لا يكفي لتنظيم سوق برامج التجسس. وفي حين أن الاقتصاد الأمريكي قد يساعد في صياغة معايير وحوافز جديدة، إلا أن واشنطن لا تستطيع التحكم في العرض والطلب على برامج التجسس في البلدان الأخرى.

مكافحة إساءة استخدام برامج المراقبة

ويقول الكاتب إن الولايات المتحدة هي اللاعب الأكثر أهمية في مكافحة إساءة استخدام برامج التجسس، ولكن الإصلاح على مستوى السوق بالكامل يتطلب التنسيق مع الديمقراطيات الأخرى في الخارج. ويُعد السبب والكيفية التي يستخدم بها شركاؤنا الديمقراطيون برامج التجسس أمر بالغ الأهمية، والحرب بين إسرائيل وحماس تهدد بفتح الأبواب على مصراعيها أمام المزيد من الانتهاكات.

منذ هجوم حماس في 7 أكتوبر، دخلت إسرائيل في شراكة مع مجموعة «إن أس أو» لتعزيز قدرات المراقبة العسكرية. وأفادت تقارير أن القوات الإسرائيلية تنشر برنامج التجسس «بيجاسوس» الذي أنتجته الشركة – والذي يصيب الأجهزة المحمولة دون تدخل المستخدم – لتتبع هواتف الإسرائيليين المختطفين، المقتولين أو المفقودين في أعقاب الهجوم. ومن غير المستغرب أن يجري أيضًا استخدام برنامج بيجاسوس للتنصت على هواتف نشطاء حماس المشتبه بهم.

ومع ذلك، فإن افتقار إسرائيل الواضح إلى القيود التي تحد من استخدامها لبرامج التجسس في غزة يثير المخاوف بشأن المراقبة الأوسع نطاقًا لجميع السكان الفلسطينيين. ومثل هذا السلوك المناهض للديمقراطية من جانب إسرائيل ليس بعيد المنال: فقد استهدف برنامج التجسس بيجاسوس نشطاء حقوق الإنسان الفلسطينيين في الماضي. والانخراط في مراقبة فلسطينية واسعة النطاق من شأنه أن يشكل سابقة مثيرة للقلق لانتهاكات واسعة

النطاق لخصوصية غير المقاتلين، وحرية التعبير وتكوين الجمعيات، والسلامة الشخصية أثناء النزاع.

ما يحدث في غزة من غير المرجح أن يبقى في غزة. وتؤثر ممارسات برامج التجسس الإسرائيلية بشكل كبير على ديناميكيات السوق الأوسع. وقد باعت الشركات الموجودة في إسرائيل أو المرتبطة بها منتجات مراقبة إلى 56 من أصل 74 حكومة محددة نشطة في سوق برامج التجسس بين عامي 2010 و2023.

وتمثل منتجات مجموعة «إن أس أو» وحدها ما يقرب من 40 بالمئة من انتهاكات الحقوق المدنية المشتبه بها من استخدام برامج التجسس الحكومية بين عامي 2015 و2021. واكتُشف برنامج بيجاسوس على أكثر من 450 جهازًا. ولم تخجل إسرائيل من إرسال أدواتها إلى الخارج: فقد جنت الحكومة الإسرائيلية فوائد اقتصادية ودبلوماسية من خلال تصدير برامج التجسس إلى كل من الأنظمة الديمقراطية والأنظمة الاستبدادية.

فتح الباب أمام نشر برامج التجسس في الصراعات

ويوضح الكاتب أن الطريقة التي تستخدم بها إسرائيل برامج التجسس في حربها مع حماس - وكيف ترد الولايات المتحدة - تفتح الباب أمام الديمقراطيات الأخرى لنشر برامج المراقبة في الصراعات المستقبلية بالمثل. لقد أظهرت الديمقراطيات بالفعل شهية غير صحية لبرامج التجسس. ومن بين 90 دولة صُنّفت على أنها ديمقراطيات من مشروع أصناف الديمقراطية في عام 2022، قامت 30 دولة على الأقل بشراء منتجات برامج تجسس للمراقبة غير القانونية. وهذا يعني أن الديمقراطيات تمثل حوالي 40 بالمائة من عملاء الحكومة في سوق برامج التجسس.

ويؤكد الكاتب أن سوء السلوك الإسرائيلي في غزة لن يؤدي إلا إلى تسريع وتطبيع هذا الاتجاه الخطير، لافتًا إلى محاولات الولايات المتحدة تحقيق تقدم دبلوماسي لوقف مد برامج التجسس من خلال تحفيز قواعد أكثر صرامة في الديمقراطيات الأخرى. لكن الفشل في توبيخ أي إساءة لبرامج التجسس في غزة - أو الأسوأ من ذلك، إزالة القيود المفروضة على مجموعة إن إس أو والشركات المماثلة - يؤيد ضمنا انتهاكات الحقوق المدنية من الديمقراطيات ويتنازل عن الأرضية الأخلاقية والسياسية العالية التي تقوم عليها الجهود الأمريكية ضد أدوات التجسس المتاحة تجاريا. والجدال بين شركاء الولايات المتحدة للامتثال يتطلب الرفض المستمر للاستخدام المطلق لبرامج التجسس، والحرب في غزة ليست استثناءً.

وتحتاج واشنطن إلى شركائها الديمقراطيين لأنها بالتأكيد لن تحصل على المساعدة من المستبدين في العالم. تعتمد الأنظمة الاستبدادية اعتمادًا كبيرًا على برامج التجسس للقمع. وعلى سبيل المثال، استخدمت المملكة العربية السعودية برنامج بيجاسوس في عام 2018 لمراقبة الاتصالات مع كاتب العمود في صحيفة واشنطن بوست جمال خاشقجي قبل مقتله المروع على يد عملاء سعوديين في إسطنبول. وبالمثل، استخدمت الإمارات العربية المتحدة برامج تجسس في عام 2016 لاختراق ثم القبض على أحمد منصور، وهو ناشط في مجال الحقوق المدنية ومنتقد للحكومة.

وفي عالم يقوم فيه الخصوم المناهضون للديمقراطية بتقويض القيم الديمقراطية وتحدي النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة، يحتاج البيت الأبيض إلى كل المساعدة التي يمكنه الحصول عليها من الديمقراطيات الأخرى.

وول ستريت جورنال: مصر وزنت سحب سفيرها من إسرائيل بعد تعليقات فريقها القانوني في محكمة العدل

(إقليمي ودولي . وول ستريت جورنال)

نشرت صحيفة وول ستريت جورنال تقريرًا أعدّه جاريد مالسين يستعرض فيه تداعيات حرب إسرائيل على غزة على العلاقات المصرية الإسرائيلية,

تلفت الصحيفة الأمريكية في مستهل تقريرها إلى أن مصر كانت أول دولة عربية تعترف بإسرائيل عام 1979 بعد هزيمة عسكرية محرجة. ونادرًا ما كانت العلاقات ودية. ونادرًا ما يلتقي المدنيون ببعضهم البعض بعيدًا عن منتجعات شاطئ البحر الأحمر، بينما كثيرًا ما يحرص القادة المصريون على إظهار دعمهم لدولة فلسطينية مستقلة.

الآن تنتقل العلاقة بين البلدين - من بين أهم النقاط المحورية في الشرق الأوسط - من نقطة التوتر إلى نقطة الانهيار إذ تحذر مصر إسرائيل من طرد أعداد كبيرة من الفلسطينيين من غزة إلى شبه جزيرة سيناء بينما تواصل إسرائيل حربها ضد حماس. ويؤدي الركود في حركة مرور قناة السويس إلى تفاقم الوضع في مصر.

وقالت الصحيفة إن تعليقات الفريق القانوني الإسرائيلي في جلسة الاستماع للإبادة الجماعية في لاهاي أن مصر هي المسؤولة عن الإخفاقات في إيصال مساعدات غزة عبر معبر رفح الذي تسيطر عليه مصر، أثارت غضب المسؤولين المصريين لدرجة أن القاهرة ناقشت سحب سفيرها من إسرائيل.

وقالت الصحيفة إن «كبار مسؤولي المخابرات والأمن المصريين دعوا إلى اجتماع في اليوم نفسه لمناقشة سحب السفير المصري من تل أبيب ردًا على التعليقات».

ومع ذلك، بعد مناقشة استمرت خمس ساعات، تقرر فقط إصدار بيان ينفي الادعاءات.

وتوترت العلاقات بين إسرائيل ومصر، أول دولة عربية تصنع السلام مع إسرائيل، بسبب حرب غزة المستمرة وسط مخاوف مصرية من أن إسرائيل تخطط لدفع مئات الآلاف من الفلسطينيين إلى سيناء.

كما أثارت الخطط الإسرائيلية لاستعادة السيطرة على منطقة عازلة رئيسة على طول الحدود بين مصر وغزة الغضب في القاهرة.

ومع ذلك، لعبت مصر دورًا أساسيًا في التوسط في صفقة إطلاق سراح الرهائن مع حماس وتشارك في محادثات للتوصل إلى اتفاق جديد.

ونقلت الصحيفة عن أوفير وينتر من معهد دراسات الأمن القومي قوله إن العلاقات وصلت إلى حالة ركود لم نشهدها منذ ما يقرب من عقدين من الزمن إذ «تباطأ ما يسمى بالسلام البارد على المستويين الحكومي والمدني».

قال مسؤولون مصريون للصحيفة إن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو لم يتحدث إلى نظيره المصري عبد الفتاح السيسي منذ أسابيع، وقد رفض الأخير تلقي مكالمات من رئيس الوزراء.

علاوة على ذلك، أفادت الأنباء أن مصر تشك في الخطط الإسرائيلية لغزة ما بعد الحرب، مع اقتناع الحكومة في القاهرة بخطة إسرائيلية سرية لتهجير الفلسطينيين من القطاع إلى شبه جزيرة سيناء.